## الغلاف

جورج شاهين

فرضت المفاوضات الدائرة اليوم لخفض التوتر على الحدود الجنوبية ضرورة القاء الضوء على مسلسل الاحداث والمحطات التاريخية التي شهدتها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، وما رافق ترسيم الحدود بين دول المنطقة التي كانت تشكل اراضي "السلطنة العثمانية" بعد الحرب العالمية الأولى وقبل ان تخضع للانتدابين البريطاني والفرنسي

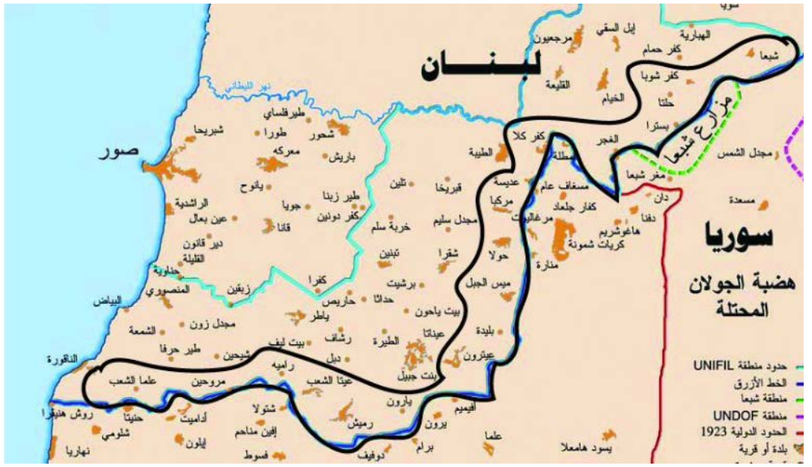


# جردة تاريخيّة تبيّن الإشكاليّات على طول الحدود هذه هي قصّة النقاط المتنازع عليها

ارادها الاميركيون والموفدون الدوليون من اجل وقف الحرب التي انطلقت دعما لعملية "طوفان الأقصى" في غلاف غزة عبر بوابة القرار 1701، لكن ما يريده منها لبنان ان تكون مناسبة لاظهار حدوده الدولية مع فلسطين المحتلة بعد انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من النقاط التي لا تزال تحت الاحتلال على طول هذه الحدود.

على هذه الخلفيات، يتركز البحث على كيفية تثبيت واظهار الحدود اللبنانية الدولية الممتدة من الناقورة حتى مثلث الحدود اللبنانية- السورية مع فلسطين المحتلة حيث تقع تلال كفرشوبا وشبعا وخراج بلدة الماري. وهي منطقة، اذا تمت استعادتها كاملة، تكون قد انهت الاسباب التي قادت الى كل اشكال التوتر في هذه المناطق تمهيدا للتخلي عما يسمى "الخط الازرق" الذي اعتبرته الامم المتحدة عند بدء البحث في ترسيمه خطا للانسحاب الاسرائيلي عام 2000، تنفيذا لقرار مجلس الامن 425 الذي لم ينفذ طيلة 22 عاما وليس خطا حدوديا رسميا ودوليا.

وهنا لا بد من نظرة تاريخية تلقي الضوء على مجموعة المحطات التاريخية التي اتصلت بحقيقة حدودنا البرية مع الاراضي الفلسطينية المحتلة ومجموعة القرارات التي اتخذت ونفذ البعض منها، وبقيت أخرى تنتظر الظروف التي تسمح بتنفيذها.

عند البحث في تاريخ الحدود اللبنانية، يجب العودة الى العام 1920 عندما شكلت اللجنة التي كلفت ترسيم حدود دولتي لبنان وفلسطين الواقعتين تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني، وكان ذلك في 23 كانون الأول من ذلك العام، وترجم بما عرف بلجنة "بولية - نيو كومب" والتي سميت تيمنا باسمي رئيسي وفدي البلدين الكولونيل الفرنسي ن. پوليه والكولونيل البريطاني ستيوارت فرانسيس نيوكومب اللذين اشرفا على ترسيم الحدود وطبعها بين الانتداب على فلسطين والعراق الممنوح لبريطانيا، والانتداب على سوريا ولبنان الممنوح لفرنسا، وهي التي حددت حدود هذه الدول كما تم الاتفاق في شأنها في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في ايار 1920.

في حزيران 1920 بدأت اللجنة اعمالها بعدما منحت صلاحيات واسعة لتعديل الحدود حتى تتوافق مع متطلبات السكان وصولا الى 7 آذار 1923 عندما ابرمت فرنسا وبريطانيا "اتفاقية بوليه- نيو كومب" ايذانا بانتهاء الترسيم الصيغة النهائية، ورفعت الى عصبة الأمم المتحدة التي صادقت عليها في 4 شباط 1924 واصبحت حدودا دولية. وقد ادخلت اللجنة تعديلات على الحدود وضعت القرى اللبنانية السبع داخل الاراضي الفلسطينية بعدما اقتطعتها من المجال الفرنسي الى البريطاني، وهي طربيخا، صلحا، المالكية، النبي يوشع، قدس، هونين، وابل القمح، وقد تم اخلاؤها من سكانها خلال الحرب العربية - الاسرائيلية عام 1948، لتتكوّن بعدها مجموعة مستوطنات باسماء عبرية في شمال اسرائيل.

وتقلصت جراء عملية الانتقال ان مساحة الاراضي اللبنانية التي بقيت داخل فلسطين بمساحة 2729 هكتارا. لكن الاتفاقية سمحت لاصحاب الاراضي من سكانها بالعبور لزراعة اراضيهم من دون عراقيل، قبل ان تكرسها اتفاقية "حسن الجوار" التي وقعت بين لبنان وفلسطين في تاريخ 2 شباط 1926 واقرت سلسلة ترتيبات نظمت حركة المواطنين على جانبي الحدود للعبور واستعمال الاراضي.

بموجب هذه الاتفاقية، وضعت نقاط ومعالم في 39 نقطة حدودية بين لبنان وفلسطين وسوريا، وتم تحديد 38 نقطة منها على الحدود اللبنانية بـ"تلال حجرية"، ولم توضع النقطة 39 على الحدود السورية بسبب الخلاف على مكانها



في منطقة تقع عند مثلث الحدود الفلسطينية - السورية - اللبنانية. في العام 1940، اجريت اول عملية تحقق فرنسية- بريطانية هدفت الى التثبت من ان المعالم موجودة كما كانت في مواقعها، فتبين ان المعلم رقم 26 لم يكن موجودا، لكن القاعدة الاسمنتية لا تزال ظاهرة، فيما اختفى المعلم رقم 35 تماما، وتبدل مكان المعلم رقم 22 بعدما وضع على بعد 500 متر شمال غرب "محطة البوليس" في بلدة صلحه بينما مكانها الصحيح هو 400 متر جنوبها، كما أقرت بضرورة نقل المعلم رقم 33 لتصبح الطريق ما بين مرجعيون اللبنانية وبانياس السورية خارج الاراضي الفلسطينية. وتم التوافق على عدم ازاحة المعلم 22، ووضع معلم جديد للنقطة 33 في مكانه الاصلي بسبب رفض الجانب البريطاني اقتراحا فرنسيا. في 29 تشرين الثاني 1947 ، صدر عن هيئة الامم المتحدة القرار 181 الذي تبنى خطة "تقسيم فلسطين" الى 3 كيانات جديدة وزعت كالاتي: دولة عربية مساحتها 11000 كلم مربع وتقع على الجليل الغربي، ودولة يهودية مساحتها 1500 كلم مربع، فيما وضعت القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية.

ما هو ثابت ان القرار 181 كرس شرعية دولية للحدود اللبنانية- الفلسطينية، مع تأكيد هيئة الأمم المتحدة في هذا القرار على هذه الحدود في الجزء الثاني منه، والذي جاء فيه "يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة الى نقطة شمالي بلدة صلحة".

في 15 ايار 1948 شنت الجيوش العربية هجوما ضد "الكيان اليهودي"، ولم تنته الحرب قبل توقيع لبنان والدول العربية المحيطة بفلسطين كل على حدة، على ما سمي بـ"اتفاقية الهدنة في تاريخ 23 آذار 1949. هذه الاتفاقية يتمسك بها لبنان اليوم لانها كرست الحدود الدولية مع لبنان بشرعية دولية عندما نص البند الاول من المادة الخامسة منها على ان يتبع خط الهدنة الدائمة خط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين."

ان القرار 181 تضمن تعهدا اسرائيليا بضمان احترام شرط الامم المتحدة التي ربطت عضوية اسرائيل بشروط وردت في مقدمة قرار الموافقة على قيام كيان الدولة اليهودية والذي نص على ان إسرائيل سوف تقبل دون تحفظ التزامات الامم المتحدة وتتعهد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتخذة في 29 تشرين الثاني 1948، المتعلقة بالحدود وتلازم خط الهدنة مع خط

> **اتفاقية "حسن الجوار" بين فلسطين ولبنان وضعت القرى السبع في اراضيها**

الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين الى حين بروز اشكاليات عدة في خط الهدنة، وهي تلك التي كانت معلقة من عند الجسر الروماني على نهر الوزاني عند نقطة الالتقاء الثلاثية على مثلث الحدود اللبنانية- الفلسطينية- السورية، وفي نقطة تقع ما بين المطلة والحاصباني والثالثة المعرف عنها بالنقطة (BP 22) شمالا داخل الحدود اللبنانية عند تثبيتها.

لهذه الغاية شكلت لجنة لبنانية- اسرائيلية قامت بتثبيت 38 نقطة حدودية اساسية من (BP1) الى (BP38) وهي النقاط المحددة في اتفاقية بوليه- كومب، اضيف اليها 97 معلما وسيطا تم ترقيمها من (B1) الى (B96)، قبل ان تضاف اليها 29 نقاط مساعدة ليصبح مجموعها 143 نقطة.

بعدها تألفت قوة تابعة للأمم المتحدة اتخذت مركزا لقيادتها في القدس، مهمتها مراقبة "الخط الاخضر" وهو الاسم الذي اعطي لخط الهدنة بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها، وانشئت في موازاتها قوة مراقبة الهدنة التي اتخذت 5 مراكز لها على الحدود اللبنانية- الفلسطينية وتحديدا في بلدات اللبونة، مروحين، مارون الراس، مركبا والخيام.

في 20 حزيران 1967 احتلت اسرائيل 3 مزارع هي قفوة، زبدين ورمتا، وفي 25 حزيران استكملت اجتياح مزارع اخرى ومنها مزرعة بسطرة في خارج كفرشوبا، ومزارع وادي الخنساء، البحاصير، رويسة بيت الراس، رويسة السماق، الجبل الاحمر، جبل الروس، ومشهد الطير التابعة للاوقاف الاسلامية في العرقوب.

في حرب 1973 اقتطعت اسرائيل من مرتفعات جبل الشيخ العديد من المواقع اللبنانية من خراج بلدة شبعا، وهي مناطق تعرف بمزارع: جورة العليق، بركة النقار، السواقي، تلة السدانة الواقعة بين شبعا والهبارية، وفي عام 1975 تقدمت اسرائيل الى جبل الشميس.

في 12 نيسان 1989 رفض 300 لبناني ممن بقوا من اهالي هذه المزارع امضاء صكوك بيع ونيل التعويض للمغادرة، فطردوا تحت وابل من الرصاص والتحقوا مرغمين بقرية شبعا. وادت هذه العملية الى تدمير 1070 منزلا وطرد 400 عائلة كانت تقيم فيها بشكل دائم و500 عائلة كانت تقيم موسميا، ومنع 6000 عائلة من ◄

استثمار اراضيها، واضيفت هذه المناطق المحتلة الى قرية النخيلة التي تبعد الف متر شمال خط بوليه- نيو كومب، وعلى بعد الفي متر من شمال غرب نقطة التلاقي الحدود اللبنانية- السورية- الفلسطينية، والتي عرفت بالنقطة 39 من ضمن الحدود السورية .

في ايار من العام 1987 اجتاحت اسرائيل الحدود اللبنانية في عملية اطلقت عليها عملية الليطاني. اثر الاجتياح، صدر عن مجلس الأمن التابع للامم المتحدة القرار 425 الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية. وقبل ان تلتزم بما قال به هذا القرار جددت اجتياحها مرة اخرى في حزيران 1982 في عملية عسكرية اعقبت الغاء رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل اتفاق 17 ايار وسحبت قواتها لاحقا الى ما عرف بالشريط الحدودي. بقي الوضع على ما هو عليه حتى اعلان الحكومة الاسرائيلية في نيسان 2000 استعدادها لتطبيق القرار 425 قبل ان تنفذه في 25 ايار من العام عينه في اشراف تيري رود لارسن الذي عينته الامم المتحدة مندوبا للإشراف على هذه العملية. وهو من اعلن عند تعيينه في 4 ايار 2000، ان حدود 1923 مع التعديلات المتفق عليها في اتفاق الهدنة لعام 1949، لتشكل الحدود المعترف بها دوليا للقسم المشترك مع اسرائيل.

في اعقاب هذه الخطوة، شكلت في لبنان لجنة للتثبت من الانسحاب الاسرائيلي، بعدما تسلم من لارسن خارطة على مقياس 1/5000 عرفت بخارطة لارسن ايذانا برسم خط الانسحاب الذي سمي بالخط الازرق. الجولة الثالثة بين 4 حزيران و 3 آب 2000 اكتشفت وجود 9 فوارق لا تتوافق مع خط الحدود. وقد وافق الفريق الدولي على تصحيح ستة منها وازالة الخروقات الاخرى فاستعاد لبنان الاراضي المقتطعة، وبقيت فوارق في 3 نقاط تم التحفظ عنها. وارسل لبنان رسالة الى الامم المتحدة يبلغها فيها موافقته على الانسحاب جنوب الخط الازرق، وارفق المراسلة بتحفظه عن الخط الازرق في نقاط عدة في رميش، في مقابل مستوطنة مسكاف عام، والخط الممتد جنوب الطريق من مقابل المطلة الى جسر الغجر ومزارع شبعا.

> **اسرائيل احتلت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا ما بين عامي 1967 و1993**

في 13 آب 2006 واثر حرب تموز، صدر عن مجلس الامن القرار 1701 الذي قضى بوقف الاعمال القتالية. وبدأ انتشار الجيش اللبناني الى جانب قوات الامم المتحدة في بقعة العمليات المحددة بين نهر الليطاني وحتى الخط الازرق.

في تاريخ 7 تشرين الأول 2006 طلب قائد اليونيفيل مشاركة الجيش اللبناني في تعليم الخط الأزرق، فبوشر العمل باللجنة المشتركة التي اظهر الجانب اللبناني من خلالها أن الخط الأزرق يخرق الحدود اللبنانية- الفلسطينية في 13 نقطة، ثلاث منها تم التحفظ عنها عام 2000 من جانب لبنان، وهي خروقات تسببت بخرق الحدود اللبنانية- الدولية بمساحة 485487 مترا مربعا.

تزامنا مع اجراءات ترسيم الخط الأزرق، اعترضت اسرائيل على الواقع الميداني للأراضي الزراعية التي يستثمرها اللبنانيون في 5 مناطق. ولم ينسحب الجيش الاسرائيلي بعد حرب تموز 2006 من قرية الغجر والمنطقة المحيطة بها الى الجانب اللبناني والتي يعرف عنها ب(B14)، وقد بلغت المساحة المحتلة 787400 متر مربع.

قبل ان يتجدد الحديث عن تظهير الحدود وتثبيتها كما اقرت عام 1923، اودع لبنان المراجع المعنية بما فيها دوائر الامم المتحدة لائحة بالمناطق الـ13 مع المساحة المتحفظ عنها في كل من هذه المناطق، كما طلب ان تكون هذه المناطق تحت مراقبة قوات الامم المتحدة التابعة لاتفاقية الهدنة عام 1949. لكن الامم المتحدة التفت على الطلب اللبناني، ووضعت مراقبي لجنة الهدنة العاملين في لبنان تحت السيطرة العملانية لقائد اليونيفيل، وهو تدبير شكل مخالفة صريحة لاتفاقية الهدنة عام 1949 قبل ان يتم الاستغناء عن مراكزها الخمسة نهائيا.